تركيّا إزاء التحوّل السوري: مواجهة التحدّيين الكردي والإسرائيلي

د. هدى رزق

توطئة

لا يبدو أن هناك تناقضاً حقيقياً بين الإدارة الأميركية الديمقراطية السابقة وإدارة دونالد ترامب الجمهورية الحالية، في نَظرتهما السياسية إلى سوريا ومستقبلها. فالأولى أعَدّت المَسرح، والثانية تستثمره؛ وحلَقة الوصل هي الحكومة التركية، حكومة حزب العدالة والتنمية. وتُعَدُّ تركيا الرابح الإقليمي الأوّل من سقوط نظام بشّار الأسد، من نواحٍ عديدة، أبرزها: تعويم التيّارات الإسلامية في المنطقة مرّة أخرى بعد تَعَثّر مشاريعها وسقوط أنظمة حكمها؛ وتأسيس قواعد عسكرية تركية في سوريا؛ وتسييس ملف اللاجئين السوريين؛ وتفكيك الخطَر الكردي؛ ودعم جهود مُحارَبة تنظيم "داعش"؛ وتوظيف انسحاب مُحتمَل للولايات المتحدة من سوريا، وتراجع دور إيران في تفاعلات الإقليم؛ وتقاسم ضمني للنفوذ مع "إسرائيل" في سوريا؛ والمُساهَمة التركية في جهود إعادة إعمار سوريا؛ والانخراط في صناعة الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) السورية.

لكن ما هي مَحاذير تركيا في سوريا منذ بداية العام 2011؟ لا شكّ أنه القلَق من تحرّكات الأكراد السوريين الذين طَوّروا علاقتهم بالأميركيين واتّبعوا خطى جيرانهم في كردستان العراق، من خلال المُطالَبة بالحكم الذاتي. إلّا أن قلَق الرئيس التركي أردوغان من "قوّات سوريا الديمقراطية" يَفوق حذَره من "إسرائيل" وسياسة نتنياهو، ما يَطرح أسئلة حول ماهيّة التنسيق في سوريا بين الطرفين في بداية التحوّل الذي حصَل في 8 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024.

لقد هَيّأ الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الأرضيّة للتدخّل في سوريا منذ 14 تشرين الأوّل /أكتوبر 2024، بعد الضربات الإسرائيلية المُكَثّفة لحركة حماس في غزة، والحرب على حزب الله، القوّة الضاربة لمحور المقاومة. وهو عَبّر عن مَخاوفه أمام الصحافة عند عودته من زيارة إلى ألبانيا، إزاء ما وَصَفه بخَطَر تحرّك إسرائيلي نحو سوريا؛ وحَذّر أردوغان من أنّ أيّ سيطرة إسرائيلية على العاصمة السورية قد تؤدّي إلى تغييرات كبيرة في الخارطة الجيوسياسية للبلاد، مُشيراً إلى أن هذا الأمر لن يقتصر على دمشق، بل قد يمتدّ إلى الشمال السوري، ما قد يُشَكّل تهديداً مُباشراً للأمن التركي على الحدود الجنوبية. وكان الرئيس التركي قد

قال إن "الإدارة الإسرائيلية التي تتحرّك بوَهم الأرض المَوعودة، وضعَت الأراضي التركية ضمن مُخطّطاتها؛ وأكّد أن "العدوان الإسرائيلي لا يتوقّف عند حدود فلسطين ولبنان.

وكان البرلمان التركي قد عَقَد جلسة مُغلقَة سيَظلّ مَضمونها سرّياً لـ10 سنوات، عَرَضَ فيها وزيرا الخارجية والدفاع تطوّرات العدوان الإسرائيلي وتوسيع الهَجمات في غزة ولبنان، والمَخاطر المُحتمَلة على تركيا.

بداية التحوّلات التركيّة اتجاه سوريا

عكَست التصريحات المذكورة آنفاً تحوّلًا في السياسة التركية، حيث أتاح الوضع في سوريا فرصة للتنسيق بين كلٍ من تركيا والولايات المتحدة للانقلاب على الرئيس السوري بشّار الأسد، وفَرض "هيئة تحرير الشام" كقوّة مُعارضة. وكان أردوغان قد أشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي الجزئي لجنوب سوريا مُمكن. كما حذّر من دعم "إسرائيل" ل "قسد"، ما يُعَزّز التهديد المستقبلي لتركيا.

مع بدء هجوم الفصائل السورية المُسَلّحة على حلَب وأريافها، لتحقيق السيطرة على كامل حلَب، اتّجهت الأنظار إلى تركيا والفصائل المُسَلّحة المُدَرّبة من قِبَل الجيش التركي، التي تَنضوي ضمن تحالف ما يُعرَف بـ "الجيش الوطني السوري"، و"هيئة تحرير الشام" التي وضِعت على لائحة الإرهاب، ما أثار تساؤلات عن الخيارات التي سَتَتّبعها أنقرة في التعاطي مع التغيير الذي طَرأ على خريطة النفوذ السورية. فهجوم الفصائل، المَدعوم عملياً من تركيا، تحت مُسَمّى "فجر الحريّة"، هَدَف إلى قطع الطريق من أجل الاستفادة من الفراغ الذي تَرَكته التحوّلات في سوريا، حيث دَأبت تركيا على أخذ مُوافقَة واشنطن عندما تقوم بعملية كهذه. وهي قامت، بالتوافق مع الجولاني و"جبهة تحرير الشام" التي تَتقاطع علاقتها مع التركي والأميركي، بوضع اليد على الطريق التي تصل إيران بالعراق وبحزب الله في لبنان؛ وهذا أيضاً هدف أميركي– إسرائيلي.

وكانت بعض التطوّرات قد فاقمت شعور أنقرة بالتهديد الذاتي، واحتمالات توسّع الحرب على غزة نحو مواجهة إقليمية، حيث بَدَأ الحديث عن ضرورة "تمتين الجبهة الداخلية التركية". فكان نداء الزعيم الكردي المُعارض، عبدالله أوجلان، تَتويجًا لمسار غير مُعلَن بين الدولة التركية وحزب العمّال الكردستاني، بدأ، في أكتوبر/ تشرين الأوّل بمُصافَحة غير مَسبوقة بين رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهشتلي، ونوّاب حزب ديمقراطية ومساواة الشعوب، تُوّج بتصريح بهشتلي الذي دعا فيه أوجلان لإلقاء كلمة أمام كتلة الحزب البرلمانية، مُعلنًا إنهاء الإرهاب وحلّ الحزب؛ وسمّى ذلك مرحلة "تركيا بلا إرهاب". وقد "أعلن أوجلان استعداده للعب الدور المَنوط

به. ودعَم هذا التصريحَ كلٌّ من حزب ديمقراطية ومساواة الشعوب والرئيس الأسبق لحزب الشعوب الديمقراطية، صلاح الدين دميرطاش.

إذاً، صدَرت رسالة أوجلان الأخيرة، التي عَنوَنها بـ "نداء السلام والمجتمع الديمقراطي"، ودعا فيها قيادة الحزب لتنظيم مؤتمر عام تُعلِن فيه حلّ الحزب وإلقاء السلاح نهائيًّا وانتهاج العمل السياسي. وقد أصدَرت قيادة حزب العمّال الكردستاني بيانًا أعلنت فيه مُوافَقتها على رسالة أوجلان ووقفها العمليات العسكرية ضدّ تركيا ابتداءً من الأوّل من مارس/آذار 2025.

التوافق التركي مع الخطّة الأميركية

تَوافَق هجوم الفصائل المُسَلّحة في سوريا مع مصالح تركيا والولايات المتحدة و"إسرائيل". "الهجوم الصدمة فاجَأ إيران وروسيا. أما أنقرة، فهي كانت تُريد تطهير مناطق سيطرة "وحدات حماية الشعب"، بدءاً من تل رفعت غرب الفرات، إلى الوجود الكردي في حلب ومنبج. ولأنّ تركيا تَعدّ نفسها اللاعب الرئيسي في سوريا، فهي اعتقدت أن استعادة السيطرة على مناطق جديدة من يد الوحدات الكردية وإضعافها، قد تُعَزّز موقفها في التفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة، ورأَت أن دعم المعارضة السورية سيَؤدّي إلى زيادة نفوذها في المنطقة".

لكن على الرغم من أن "هيئة تحرير الشام" تَعُدّ حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب" و"حزب العمّال الكردستاني"، "مُقَرّبين من الحكومة السورية، إلّا أنها تختلف عن الجيش الوطني السوري"، إذ تَعُدّها "منظّمات وطنية". وتبدو أجندة الهيئة في العلاقة مع الكرد غير مُرتبِطة بتركيا. والمُحاوِر الرئيسي مع "قوّات سوريا الديمقراطية" هو "هيئة تحرير الشام." أما الولايات المتحدة، فهي وَعَدَت تركيا بسحب "وحدات حماية الشعب" و"قوّات سوريا الديمقراطية" من منبج؛ لكن إذا تقدّمت نحو شرق الفرات فسيَظهَر ضوء أحمر أميركي؛ وعندها سيكون هناك صراع تركي– أميركي. ويبدو أنه جرى تحديث خطّة قديمة شرق الفرات، وهي الإغلاق الكامل لخط الحدود السورية– العراقية.

لقد أراد الأميركيون إغلاق بوّابة البوكمال أمام الشحنات المُرتبِطة بإيران، من أجل جعل الإدارة السورية الجديدة عاجزة وتأمين "إسرائيل". وفي حال تقدّمت "قوّات سوريا الديمقراطية" على خط الميادين – البوكمال، سيَتَحرّك المُسَلّحون في منطقة التنف في المُثَلّث الأردني– السوري– العراقي، وتَتَحرّك الميليشيات المَدعومة أميركياً باتجاه الخط الحدودي شمالاً. ويتم إغلاق خط الإمداد لحزب الله في لبنان.

أما الجولاني (أحمد الشرع)، فأراد الفوز في هذه الحرب باعتباره "رجل دولة". "ومع انهيار النظام، سَقَط الحاجز أمام مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يُرَكّز على حماية "إسرائيل." فبَعد سيطرة "هيئة تحرير الشام"، قامت "إسرائيل" بتوسيع احتلالها وضرَبت قدرات سوريا العسكرية، فاحتلّت أجزاء من جبل الشيخ حيث المَوارد المائيّة، التي كانت تحت السيطرة السورية، ودخلَت المنطقة العازلة المُسَمّاة خط وقف إطلاق النار.

كما أعادت "إسرائيل" احتلال القنيطرة التي أعادتها إلى سوريا عام 1973، إلى جانب احتلال بعض القرى. وأصبحت القوّات الإسرائيلية على مسافة 25–30 كيلومتراً من دمشق. وقدّمت "إسرائيل" كلّ ذلك على أنه "إنشاء منطقة في العمق."

وبعد تدمير جميع الأصول العسكرية السورية، ضرَبت "إسرائيل" المراكز العسكرية، والقواعد الجويّة، وأساطيل الطائرات المروحيّة والمُقاتلة، ومنظومات صواريخ أرض– جو، والسفن البحرية في خليج ميناء البيضاء وميناء اللاذقية، ومَرافِق إنتاج الأسلحة، ومُستودعات الذخيرة، ومَرافِق الحرس الجمهوري في دمشق وريفها، والمؤسّسات العلميّة في منطقة بَرْزة. فيما دَمّرت تركيا 12 شاحنة مُحَمّلة بالصواريخ والأسلحة الثقيلة والذخائر ومُستودَعين للذخيرة. ودَمّرت الطائرات الإسرائيلية السفن الحربية والمُنشآت الاستراتيجية السورية، بذريعة مَنع خلق واقع مُماثِل لما كان في غزة قبل 7 أكتوبر.

وقد عَدّ بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان، رحيل بشّار الأسد يوماً تاريخياً، ورأى أن ما حصل هو نتيجة مُباشِرة للضربات التي وجّهتها "إسرائيل" لإيران وحزب الله، الداعمَين الرئيسيين لنظام الأسد؛ وأكّد أن "مرتفعات الجولان ستبقى أرضاً إسرائيلية إلى الأبد. إذاً، رسالة "إسرائيل" إلى السوريين كانت واضحة؛ فهي "حَرّرت" سوريا معهم. ولكن إذا تجاوزوا خطوطها الحمر، فستُعاملهم كإرهابيين إسلاميين. فهل سيَتمكّن حُكّام سوريا الجُدد من الاعتراض، وهم المُمتَنون لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة؟!

توزيع الأدوار بين تركيّا والولايات المتحدة

تمّ التنسيق مع إدارة الرئيس الأمريكي (السابق) جو بايدن على تشكيل النظام السوري الجديد، التي أعَدّت مُقتَرحاً لرفع عقوبات "قيصر" وشطب "هيئة تحرير الشام" من قائمة التنظيمات الإرهابية. وقامت هذه الإدارة بدراسة ومُراجعة "القائمة السوداء" لتسهيل الأمور على الدول التي ستَعمل مع الإدارة الجديدة." أما "قوّات سوريا الديمقراطية"، المُتَمركزة على احتياطيّات الهيدروكربون ومخازن الحبوب في سوريا، فأرادت استغلال هذه الميزة للدخول في المُعادَلة الجديدة وفي العملية السياسية. وهي مُعادَلة حاول الأميركي إرساءها رغماً عن أنقرة. فقد

وَجّه قائد "قوّات سوريا الديمقراطية"، مظلوم عبدي، رسالة مفادها أن الأكراد السوريين مُستَعدّون للحوار مع حُكّام دمشق الجدد.

من جانبها، فَعّلت الولايات المتحدة (إدارة بايدن) نقل قوّات لها من العراق إلى سوريا، واستهدفت القوّات التابعة لسوريا وإيران. كما تواصلت مع "هيئة تحرير الشام" وتركيا لحماية "قوّات سوريا الديمقراطية". وتمّ التوصّل إلى اتفاق –بوساطة أميركية– بشأن انسحاب القوّات الكردية من منبج؛ وجَرَت اتصالات بهدف كبح جماح تركيا. كما اجتمع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، ومدير وكالة المخابرات المركزية وليم بيرنز، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومُستشار الأمن القومي جيك سوليفان، مع نُظَرائهم الأتراك لوقف الهجَمات على الكرد. وقال السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، إنه "يجب ألّا نسمح بتهديد القوّات الكردية من قِبَل تركيا أو الإسلاميين الذين سَيطروا على سوريا". لكنه أشار أيضاً إلى إن تركيا تستحق منطقة عازلة منزوعة السلاح. لقد أخضعَت الولايات المتحدة سوريا بواسطة تركيا و "إسرائيل". أما المهمّة الأميركية الحالية، فهي عدم السماح لسوريا بأن تعود كقوّة مُعادِية لـ "إسرائيل."

تركيّا تستعجل إعادة تشكيل سوريا

استعجَلت هيئة تحرير الشام إعلان قرار حلّ الجيش السوري وإعادة بناء قوّات مُسَلّحة وإعلان أحمد الشرع "الجولاني"، رئيساً انتقالياً. وقد جرى العمل على إلغاء دستور عام 2012، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية، إلى جانب جملة من القرارات الأخرى، أبرزها حلّ "مجلس الشعب"، و"حزب البعث" و"الجبهة الوطنية التقدّمية"؛ وفي وقتٍ لاحق، أعلن 18 فصيلاً حلّ أنفسهم، بما فيهم "هيئة تحرير الشام"، بعدما أصدَرت تركيا، وفقاً لوزير خارجيّتها حاقان فيدان، توجيهاً إلى الأخيرة بحلّ نفسها والاندماج في المؤسّسات الناشئة للدولة السورية، في إطار تشكيل وزارة للدفاع، قبل أن يَتولّى دونالد ترامب الحكم، أو يُعلِن موقفه في سوريا؛ انسحاباً لجيشه منها أو تثبيتاً له.

بدأ الصراع لإعادة تشكيل سوريا بقيادة هيئة تحرير الشام، وقامت الإدارة الديمقراطية الأميركية بتوجيه العملية، مؤكّدة أنّ "سوريا الجديدة لا ينبغي أن تُهَدّد جيرانها"؛ فالأولويّة ستكون لتأمين "إسرائيل". وتُعتَبر أنقرة الدولة الأكثر قُرباً من القوّات الموجودة في دمشق. وبالرغم من شعور "إسرائيل" بالامتنان لهيئة تحرير الشام على انهيار النظام وإبعاد إيران وإغلاق خط إمداد حزب الله، فهي جعلَت سوريا من دون قوّة، وأصبحت "إسرائيل" تحتلّ اليوم مساحة كبيرة في جبل الشيخ والقنيطرة وريف دمشق، فيما كشف الجولاني، الذي تولّى السلطة في دمشق، عن رغبته بعدم الصراع مع "إسرائيل"، مع مُحاوَلته نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية في سوريا؛ لكن

كلّ ذلك لم يَبدُ كافياً لوقف الهَجمات الإسرائيلية عليها. فالمَطلوب أن تُصبح سوريا دولة منزوعة السلاح، حتى في ظلّ "دولة المُعارَضة"؛ ولن يستطيع نظام الحكم الجديد تسليح الدولة السورية.

من بين أكثر القضايا التي تتمّ مُناقشتها حول أسباب نجاح المُعارَضة، هو الدور الحقيقي لتركيا، التي عالجَت الصراع في سوريا بما يتلاءم مع مصالحها ومُتطلّبات أمنها القومي ورؤيتها لدورها الجديد في الشرق الأوسط كوسيط لتشكيل مستقبل سوريا، وتعزيز موقفها في صراعها مع مشروع الوحدات الكردية في شمال سوريا.

إلّا أن التحدّيات كبيرة على تركيا في إدارة سوريا، ما سيَجعلها مسؤولة بشكل خاص عن ضمان التحوّل السوري. ومُجرّد إخراج سوريا من دائرة التحالف مع أنظمة مُعادِية للغرب، مثل إيران، يُعتبَر نصراً لتركيا وأكثر فائدة لإسرائيل. أما إخراج روسيا، إن حصَل، فهو هديّة للغرب. لكن ما حصل في سوريا أقلَق العرب من صعود جماعة الإخوان المسلمين في مصر، واستيقاظ الجماعات المتطرّفة وتزايد قوّة الإسلام السياسي في الإمارات، وإعادة إحياء "داعش" في المُثَلّث السنّي في العراق.

لذلك، جاء الاجتماع المُوَسّع لوزراء خارجية مجموعة الاتصال العربية في العقَبة، ليؤكّد تقديم الدعم لعملية الانتقال السياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 . وطالب المُجتَمعون بوقف العمليات العسكرية كافّة، وشَدّدوا على حماية مؤسّسات الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها وعدم الوقوع في الفوضى؛ وأكّد الاجتماع على دعم الفترة الانتقالية وعملية إعادة الإعمار، وعلى دعم الشرعية للحكومة المؤقّتة بقيادة هيئة تحرير الشام، وطلَب رفعها من قائمة المنظّمات الإرهابية، وضمان الشرعية الدولية، وإلغاء قانون قيصر، "وتمهيد الطريق أمام المساعدات هي الخطوة المطلوبة." أما الولايات المتحدة، فاتّبعت خطّة ذات شقّين؛ الأوّل هو إيقاف بوادر التفكّك العربي عن "قسد"، مثلما حصل في دير الزور. وقد حاولَ الأميركيون ضمان الوحدة الكردية؛ كذلك فعَل الفرنسيون. أما الهدف الأساسي، فهو تشكيل وفد كردي مُشترك للتفاوض مع هيئة تحرير الشام في دمشق. وقد طالَب وزير خارجية أنقرة بضرورة إخراج حزب العمّال الكردستاني من سوريا في أقرب وقت مُمكن، في مرحلة أولى. أما الكوادر غير التابعة للحزب، فعليها العودة إلى الحياة الطبيعية، ومُواصَلة مسيرتها الوطنية داخل سوريا، في إطار تفاهم مع الإدارة الجديدة.

فيما دعا قائد قوّات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، إلى الوحدة بين الأحزاب الكردية، وطلَب الدعم من إدارة كردستان. لكن من الصعب على زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، أن يَتّخذ خطوة بتجاهل الخطوط الحمر التي وضَعَتها أنقرة؛ فغاية الوحدة الكرديّة المُستهدَفة بالنسبة له هو الحفاظ على ما تقوله أنقرة

.طَلَب عبدي من الولايات المتحدة: مُمارَسة الضغط الكافي على أنقرة لوقف عملية "فجر الحريّة" والحفاظ على الوجود العسكري الأميركي في المنطقة. وفي هذا السياق، أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن اتصالات مُباشِرة مع هيئة تحرير الشام بعد الاجتماع في عمّان، حيث حَدّد ثلاثة مبادئ تتّبعها واشنطن؛ وهي حماية الأقليّات، حفظ أمن "إسرائيل"، وتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية السورية.

هذه التحوّلات تؤمّن دوراً للعالم العربي من أجل تأدية دور في سوريا الجديدة عبر الإمكانات والمَوارد المالية الكبيرة، التي تبدو حاجة لإعادة إعمار سوريا. هذا التحوّل أظهَر إيران وروسيا خاسرين بعد استثمارات. فطهران خسرت سوريا، وتأمين طريق بريّ من أراضيها عبر العراق وسوريا إلى حليفها حزب الله في لبنان. وقد أصبح واضحاً أن القواعد الروسية هي الهدف التالي للغرب. فالجولاني يريد مُوافقة الشرعية الدولية على سلطته؛ وهذا يَتَحَقّق. وعليه أيضاً طرد القواعد الروسية التي لا يقبل الغرب بوجودها. أما القصف الإسرائيلي، فكان لا يزال مستمراً في طرطوس، ليس على القواعد الروسية، إنّما على كلّ مَواطن السلاح السوري ومَراكزه.

إنّ خسارة سوريا بالنسبة إلى روسيا، كبَلَد حليف تاريخياً، يأتي على دورها ومَكانتها في الشرق الأوسط، ويُمَثّل كارثة جيوسياسية لها. فروسيا تحصد التكاليف الباهظة لحربها مع أوكرانيا. ومع هذه التحوّلات، يُشَكّل احتفاظ روسيا بقواعدها العسكرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط حاجة؛ فهل ستُحاول تثبيت هذه القواعد من أجل حفظ دورها في الشرق الأوسط وأفريقيا؟!

تركيّا وتحدّيات قيادة دونالد ترامب

أعرَب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد تَولّيه منصبه في العشرين من كانون الثاني/ يناير 2025، عن إحجامه عن الانخراط في سوريا. وهو قال إنه يريد انتهاج سياسات أكثر إيجابية، تَتَجنّب خلق تعقيدات إضافية للولايات المتحدة وسوريا وتركيا، لأنّ هناك العديد من السيناريوهات التي تتمثّل بالقلَق من الفَرْض المُحتمَل للأيديولوجية السلفيّة المُتَشدّدة على الهياكل السياسية والاجتماعية في سوريا، وخَطَر تحوّل الأقليّات (الكرد والدروز والعلويّون) إلى نقاط محوريّة للتفتّت الإقليمي، سيما أنّ التركيز الإسرائيلي الأخير يَنصَبّ على حماية الأقليّات، وخاصة فيما يتّصل بالكرد والدروز، بما له من أهمية استراتيجية؛ إضافة الى خطَر عودة سوريا إلى الفوضى والصراع الأهلي. وقد رَكّز ترامب على الانسحاب من سوريا وعلى أهميّة النفوذ التركي في المنطقة، بينما تعمل القيادة المركزية الأميركية كقوّة هائلة مَقَرّها قَطَر، وتُشرف على منطقة شاسعة تبلغ مساحتها 4 ملايين كيلومتر مُرَبّع، وتمتدّ على مساحة 21 دولة، من مصر إلى كازاخستان وباكستان؛ وهي تتحكّم في

الأساس بأهم ممرّات إنتاج الطاقة والنقل في العالم. وكما يعمل البنتاغون كدولة شبه تابعة للحكومة الأميركية، تعمل القيادة المركزية الأميركية كقوّة مستقلّة داخل المؤسّسة العسكرية، وتُمارس نفوذها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وتتبع قوّتها إلى حد كبير من صناعة الأسلحة ومصالح جماعات الضغط في مجال الطاقة.

ومع أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا استطاعت البروز كلاعب رئيسي في الشؤون السورية، ظلّ المجتمع الدولي يتطلّع بشكل مُتزايد إلى ضرورة أن تؤدّي تركيا دوراً حاسماً في دعم التحوّل السياسي في سوريا، وتسهيل إعادة الإعمار، ومنع ظهور" داعش" من جديد، وإدارة عودة اللاجئين.

"قَسَد" بين تركيا والكونغرس الأميركي

لم تتم الاستجابة لدعوة القائد العسكري الكردي، مظلوم عبدي، للوحدة الكردية؛ إنما تمّ وضع شروط أمام عبدي، أهمّها مُغادَرة المناطق العربية مثل منبج والرقّة، والتبرّؤ من حزب العمّال الكردستاني، وإخراج كوادر الحزب من "روج آفا"، والتأكيد أنه ليس لديه عداء مع تركيا. فيما قَدّم مظلوم عبدي بعض الاقتراحات للأتراك، ومنها عَرض نقل قبر سليمان شاه إلى موقعه القديم مُقابل وقف دائم لإطلاق النار مع الأتراك؛ ولم يتمّ قبول عَرضه. ومن الواضح أنّ تركيا تريد إنشاء قاعدة عسكرية حول ضريح سليمان شاه. كما اقترح عبدي إنشاء منطقة منزوعة السلاح في مدينة كوباني، مع إعادة توزيع القوّات الأمنيّة تحت إشراف ووجود الولايات المتحدة؛ لكن تركيا أرادت من عبدي الانسحاب من المدينة.

من جهتها، القيادة المركزية الأميركية هي التي تتعاون مع "قوّات سوريا الديمقراطية"، والتي كان عمودها الفقري فرع حزب العمّال الكردستاني السوري، وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، على مدى السنوات العشر الماضية، كقوّة مُشاة ضدّ "داعش"، فيما حافظت القوّات الأميركية على السيطرة على مناطق النفط السورية.

لذا، عندما خاضَ الرئيس ترامب حملته الانتخابية على أساس الانسحاب من سوريا، أبدَت القيادة المركزية الأميركية والبنتاغون مُعارضتهما. وفي نهاية المطاف، ساد موقف هذه القيادة على موقف ترامب، وتضاعَف الوجود العسكري الأميركي في سوريا من نحو 400 جندي إلى 800–900 جندي. والآن، أعلنت القيادة المركزية أن هذا العدد وصل إلى 2000 جندي؛ حصَل الأمر قبل سقوط بشّار الأسد الذي كانت تَتَوقّعه القيادة المركزية.

إن معظم أهداف الولايات المتحدة الرئيسية في سوريا تحقّقت. أما باقي الأهداف، فالأميركيون يريدونها بالتعاون مع أنقرة. وتقول أنقرة إن الضغط العسكري التركي سيستمر حتى تنفيذ خطّة وزير الخارجية هاكان فيدان، لتعزيز وضع القوّات المُتحالفة المُوالية على طاولة المفاوضات في دمشق، وانتشار الجيش الوطني.

الأميركي يقترح الصلح التركي –الكردي

من أصعب التحدّيات التي يمكن لتركيا ولأردوغان مُواجهتها، هو تَعَنّت البنتاغون الأميركي في حلّ قوّات "قسد"؛ وهي ليست المرّة الأولى التي يتَصدّى لهذا الموضوع؛ فلَطالما اقترحت إدارة بايدن السابقة على أردوغان أن يتوافق مع "قَسَد" ضدّ النظام في سوريا، وأن يَنفتح على كرد تركيا ويحلّ المسألة الكرديّة. وقد استندت مُبادرة عبد الله أوجلان، الزعيم الكردي، بالشراكة مع رئيس حزب "الحركة القومية" دولت بهجلي، والمُتحدّث باسمها، إلى الخوف من أن تتغيّر خرائط الشرق الأوسط بسبب الهجَمات الإسرائيلية، وأن لا تكون تركيا مُستَعدّة لذلك في سوريا.

إن نجاح التقارب الكردي– التركي يصب في تعزيز نفوذ تركيا في الشرق الأوسط؛ وهو جزء من استراتيجية حزب "العدالة والتنمية" في سوريا. ويتوقّف تحقيق ذلك على دور تركيا الذي تراه محورياً في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة تركيب الأمن والسلطة في سوريا؛ وهي تسعى لتقوية علاقاتها الاقتصادية والسياسية بسوريا الجديدة، بما يُعَزّز مكانتها كقوّة إقليمية فاعلة. وترى تركيا أن عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم رهنٌ بخلق بيئة مستقرّة، عبر توفير مشاريع لدعم أساس اجتماعي واقتصادي مهم من أجل استدامة العودة ومنع أيّ موجات نزوح مستقبلية.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس السوري، الجولاني، أن إعداد مسودّة الدستور سيَستغرق ثلاث سنوات، وأن إجراء الانتخابات سيكون بعد أربع سنوات، ما يعني تثبيت نظام "هيئة تحرير الشام" وترسيخه، حيث تتولّى كوادرها زمام القيادة، والتي تنتمي جميعها إلى الفكر نفسه؛ إلّا أن النقاشات الأساسية باتت تدور حول شرق الفرات، بهدف إدخال "قوّات سوريا الديمقراطية" (قَسَد) في النظام الجديد؛ وهي التي كانت تقترح نموذج الحكم الذاتي الديمقراطي العلماني؛ لكن من الواضح أنه لا يمكن قبول الاقتراح من قِبَل نظام "هيئة تحرير الشام ."

في السياق، تضغط المفاوضات التركية مع الولايات المتحدة، على "قوّات سوريا الديمقراطية" من خلال القنوات الكردية المُختلفة، إذ تُحاوِل تركيا إشراك عبد الله أوجلان، الموجود في منفاه جزيرة إمرلي؛ ويتم التركيز على

هدف واحد: إخراج كوادر حزب العمّال الكردستاني من سوريا، وحلّ حزب العمّال الموجود في جبال قنديل؛ وبذلك، تجري تصفية "قوّات سوريا الديمقراطية" وإغلاق الطريق إلى حالة الحكم الذاتي.

لقد رفَضت تركيا كلّ المُقترحات التي قَدّمها القائد العام لـ"قوّات سوريا الديمقراطية"، مظلوم عبدي، لوقف عملية "فجر الحريّة" التي استهدفَت كوباني شرق الفرات بعد تل رفعت ومنبج، وضمان وقف دائم لإطلاق النار. وكذلك اقتراحه أن تكون كوباني منزوعة السلاح؛ وقبوله رحيل المُقاتلين الأجانب، بما في ذلك كوادر حزب العمّال الكردستاني، وتأكيده أنه مع وحدة سوريا وسلامتها وعدم سعيه للفيدرالية، وإشارته إلى أن "سوريا الديمقراطية" يُمكن أن تصبح جزءاً من الجيش السوري، ونقل السلطة من المركز إلى المجالس المحليّة، ودستور يضمن حقوق الكرد والأقليّات الأخرى. أما الولايات المتحدة، فساهمت في ردع تركيا عن القيام بحملة عسكرية ضدّ "قوّات سوريا الديمقراطية"؛ فتركيا تُعَوّل على "هيئة تحرير الشام" وعدم قبولها أيّ حلّ يُناقض المصالح التركية.

الجولاني، من جهته، أكّد أنه لا يريد أيّ قوّات مُسَلّحة خارج الدولة، في مؤتمر صحفي عقَده مع وزير الخارجية هاكان فيدان؛ فهو يُفَضّل سوريا من دون "قوّات سوريا الديمقراطية"، ويريد القضاء على نموذج شرق الفرات.. بينما الجانب الأميركي يَتوقّع أيضاً دَمج "قوّات سوريا الديمقراطية" في النظام من دون صراع. كما تمنّى الجولاني أن يتّفق الأميركيون والأتراك فيما بينهم، وهو مُستَعدٌ لحصد النتائج، وأكّد أن الكرد جزء لا يتجزّأ من سوريا، وأنه لن يكون هناك تقسيم لسوريا بأيّ شكل من الأشكال.

أما فرنسا، فقد قامَت بمُبادَرات لضمان الوحدة بين الأحزاب الكردية، مع إرسال وفد مشترك إلى دمشق، لرَفع القضية من مستوى قضية حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب" التي تستهدفها تركيا، إلى مستوى القضية الكردية، من أجل إدخال شخصيات إسلامية كرديّة لضمان الوحدة بين أحزابها. فيما قامت الحركة الإسلامية الكردستانية في الجانب العراقي بوضع مُبادَرة، وأُعيد فتح مكاتب الحركة في دمشق، التي أُغلِقَت عام 2011، من أجل ضمان المُصالَحة بين الكرد في روج آفا، ولوضع أُسس الحوار مع "هيئة تحرير الشام". إن الشراكة بين الأحزاب الكردية تساعد في تجاوز الخط الأحمر الذي وضعَته تركيا في ما يتعلّق بحزب "الاتحاد الديمقراطي ."

لكن، هل تَتمتّع مُبادرة أوجلان بنفوذ كبير على الكرد في روج آفا؟ وهل الدعوة إلى ترك السلاح بالنسبة إلى حزب العمّال الكردستاني يُمكن أن تؤدّي إلى نتيجة؟ إذا كانت الدولة التركية تعتمد على نفوذ أوجلان، فإن مثل

هذه النتيجة قد لا تكون مرغوبة من الناحية الاستراتيجية، لكن الهدف الرئيسي هو أن يقول حزب العمّال الكردستاني: وداعاً للسلاح.

هناك وضع في سوريا يتجاوز حزب العمّال الكردستاني؛ والولايات المتحدة الأميركية هي الأساس. فهل يمكن للحلّ اللامركزي المَرن أن يرى النور. تكشف شراكة الولايات المتحدة مع "قوّات سوريا الديمقراطية" ونهج "إسرائيل" تجاه الكرد، الحاجة إلى منع القضية الكردية من أن تكون سبَباً للتدخّل الأجنبي. قائد "قوات سوريا الديمقراطية"، مظلوم عبدي، التقى الجولاني تحت رعاية الأميركيين في قاعدة الضميْر العسكرية (40 كم شرق دمشق). وهو أتى بمروحيّة أميركية. قدّم الجانب الكردي اقتراحات، مثل دَمج "قوّات سوريا الديمقراطية" كفَيلق في الجيش السوري، وتقاسم المَوارد الوطنية، وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي، بنِسب مُعَيّنة. وكان هذا التواصل مُحاولة لإضعاف الضغط التركي. وإحدى القواعد الأساسية، بالنسبة إلى الجولاني، هي عدم السماح بأيّ حل يؤدّي إلى تقسيم سوريا؛ وهو يُعارض الحكم الذاتي، كونه يأخذ حساسيّات تركيا بعين الاعتبار.

تركيّا وواشنطن: من حلّ النزاع مع الكرد إلى هَيكلة العلاقة الاستراتيجية

حلّ الصراع التركي – الكردي المُستَمر له تداعيات على مجموعة واسعة من القضايا. الحركة المُكَثّفة من المُحادثات/ المُشاورات التي حصلَت بين الجماعات الكردية المُعارِضة في سوريا (وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي والائتلاف الوطني الكردي) والتشكيلات الكرديّة في المنطقة (تركيا وسوريا والعراق)، التي مَهّدت الطريق للكرد لكلمة فصل بعد مُضاعَفة الضغط على "حزب العمّال الكردستاني" وإضعافه، من خلال هجَمات المُسَيّرات التركية، إلى غيرها من الوسائل الفعّالة، وأداء الولايات المتحدة الدور الأكبر في الضغط على "قَسَد" من أجل عقد اتفاق مع الرئيس أحمد الشرع، بعد أن كانت مَطالب الكرد السوريين قد ركّزت على إنشاء نظام لامركزي، وحماية وحدات حماية الشعب ككل، وحصّة من عائدات النفط للكرد، وإدراج هذه العناصر في الدستور؛ إلى جانب الحقوق اللغوية والثقافية.

لقد أتَت إشارات الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب خير دليل على أنه سيَسحَب الغطاء الأمني الأساسي، عبر سحب القوّات الأميركية من سوريا. كما أدّت فرنسا دوراً مُهِماً. أما المملكة المتحدة (بريطانيا)، فهي أدّت دور الوسيط.

إن حلّ الصراع التركي – الكردي المُستَمر ستكون له تداعيات على مجموعة واسعة من القضايا؛ من السياسة التركية في الداخل، إلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، ما يُمَهّد الطريق لإعادة ضبطها، عبر إبعاد

حزب العمّال الكردستاني عن المشهد السياسي السوري، ويفتح الطريق أمام تركيا للتعاون مع واشنطن والكرد السوريين في العديد من القضايا التي تخدم المصالح الأميركية. وهكذا جرى جمع الكرد إلى طاولة المفاوضات، وهم في حالة تردّد وموقف ضعيف.

ولا شك في أن الفوائد سوف تكون عميقة لتركيا. فعلى الصعيد الأمني، ستَتَمَكّن تركيا من التفرّغ لإعادة بناء سوريا كما تريد الولايات المتحدة، وأن تُخَصّص أنقرة مواردها العسكرية، وهي القوّة الثانية في الناتو، بالتنسيق مع واشنطن، للمُواجهات في أفريقيا؛ أي لمُواجَهة النفوذين الصيني والروسي. كذلك الأمر في القوقاز وآسيا الوسطى، مع العمل على هَيكلَة العلاقة الاستراتيجية مع تركيا، التي تحدّث عنها ترامب في ردّه على نتنياهو، بأن تركيا حليف موثوق والمشاريع معها عديدة. لذلك أراد ترامب تفاهماً وحدوداً لنفوذ كلٍ من "إسرائيل" وسوريا، وفي كلّ منطقة الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، أدّى انعقاد مؤتمر "الوحدة الوطنية لكرد روج آفا" في القامشلي، بمُشارَكة مُمَثّلين عن حزب الشعوب الديمقراطية، الذي يُرَكّز على المشكلة الكرديّة في البرلمان التركي، إلى مُطالَبة المُشارِكين بالتمثيل السياسي في الحكومة السورية، والذين رَكّزوا على المُطالبة بالحكم الذاتي، بما في ذلك الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية. ومن ثمّ جاء ردّ فعل وزير الخارجية التركي، الذي كان في قَطَر، 27 أبريل / نيسان، بأن تركيا لن تقبل بأيّ مُبادرة من شأنها إدامة التنظيمات الإرهابية في سوريا، وأنها تنتظر تنفيذ الاتفاق المُوَقّع بين وحدات حماية الشعب والحكومة السورية في الأشهر الأخيرة، مُتّهماً حزب العمّال الكردستاني، ومُهَدّداً له بوجوب مُغادرة سوريا، إما طوعاً أو سلمياً، أو بطريقة أخرى. وتُظهِر تصريحات فيدان الأخيرة أن أنقرة تخشى من محاولة إفشال المُبادرة في تركيا وسوريا في آنٍ معاً، ومن لعب حزب العمّال على الوقت وعلى مُستَجدّات التحالفات الدولية.

"قَسَد" وتساؤلات اليوم التالي

أتى إعلان حلّ الفصائل المُسَلّحة في سوريا، وكلّ الإجراءات المُتّخذة، كرسالة تركية إلى الولايات المتحدة حول جديّة العمل على إرساء المؤسّسات الجديدة، وكعنوان مرحلة بناء الجيش السوري. وكان ردّ هيئة تحرير الشام على انضمام قوّات سوريا الديمقراطية ككتلة واحدة إلى الجيش السوري سلبياً، بعد طرح مظلوم عبدي دخول "قَسَد" إلى الجيش. وقد شَدّد وزير الدفاع السوري أنه لا يمكن أن يكون هناك وضع مختلف أو هَيكل قيادي داخل الجيش. بالمُقابل، انسحبت "قَسَد" لصالح إدارة "هيئة تحرير الشام" من حقلَي النفط جنوب الرقّة بعد أن استولَت عليهما بعد 8 كانون الأوّل/ديسمبر. وقد شارك الأميركيون في عملية التسليم.

ومن ثمّ عَرَضت الإدارة الذاتية الكرديّة التعاون مع هيئة تحرير الشام لإعادة المُعتقلين في مُخَيّم الهول إلى منازلهم، ورَفعَت العلَم السوري الجديد في مناطق الحكم الذاتي، واقترَحت ترحيل مُقاتلين من حزب العمّال الكردستاني من سوريا. وأجاب أحمد الشرع بالاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد في صلب الدستور، وضمّ الكرد، لكن ليس كجماعات إنّما كأفراد في المؤسّسات الأمنية، ومنح صلاحيات واسعة للمجالس المحليّة؛ وهذا ما يتلاقى مع رغبات أنقرة، في أن يتحوّل حزب الاتحاد الديمقراطي إلى حزب وطني يُشارِك في الانتخابات الديمقراطية ويحصل على حقّ التمثيل في دمشق.

كما رَحّب الجولاني بترحيل قيادات حزب العمّال الكردستاني غير السورية، وتسليم المواطنين الكرد الأتراك إلى أنقرة. لكن من الشروط الأساسية له، إنهاء الإدارة الذاتية، وترك الثروات الاستراتيجية تحت سيطرة دمشق. كذلك نقل السيطرة على الحدود التركية والعراقية، وأيضًا السجون والمُعسكرات. هذا فيما بدَت مَطالِب "قوّات سوريا الديمقراطية" غير قابلة للتحقّق، وأهمّها اندماج قوّات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري ككتلة واحدة، والبقاء في مناطق انتشارها الحالية، والسيطرة على الحدود، وإعطاء حصّة ثابتة من الإيرادات مُقابل نقل حقول النفط.

شروط الغرب على الدولة السورية الجديدة

حاول كلٌ من الغرب والخليج إضفاء الشرعية على إدارة هيئة تحرير الشام، بينما بَدَت مَطالِب الغرب الأوروبي واضحة؛ فهو ضدّ الحكومة الإسلامية، ومع توفير الضمانات للأقليّات وحمايتها، ودَمج "قوات سوريا الديمقراطية" في النظام الجديد. هذه الشروط وضعت الجولاني في موقف صعب؛ فهو لن يتمكّن من تنفيذ معظمها. لكنّه عَبْر ادّعاء الموافقة عليها، سعى لنيل الاعتراف الغربي به ورفع العقوبات والحصول على الدعم المالي. وقد تراوحت صعوبات السلطة الحاكمة في دمشق بين إرضاء الكرد، والتسامح مع العلويّين، ومُراعاة خصوصيّة الدروز والمسيحيين، والتفاهم مع السنّة الذين لا يريدون دولة دينية. لم يحصل المسيحيون على ضمانات مَلموسة، حتى بعد لقائهم المسؤولين الفرنسيين. أما وجهاء العلويين، فعَقَدوا اجتماعاً مع الجولاني، دام أربع ساعات، في طرطوس بعد أحداث الساحل السوري، أعرَبوا خلاله عن مَخاوفهم ومَطالبهم بإرساء الأمن بعد الأحداث الدامية في الساحل السوري، وتفعيل اللجان المحليّة، وإطلاق سراح المُعتقلين، وإعلان عفو عام، في مُقابل التعاون من أجل تسليم المَطلوبين. أما الدروز، من جهتهم، فهم طالَبوا بحلٍ لا مركزي، ورَفَضوا التعيينات التي حَدّدتها الهيئة، ولم يَسمَحوا لقوّات الشرطة المُعَيّنين باستلام مَواقعهم. يُريدون أن يتم تعيين أسماء من اختيارهم في إدارة المُحافَظة. أما الأمن، فهو للسكّان المحلّيين، وهَدّدوا بالمُطالَبة بالفيدرالية وعدم إلقاء السلاح إلّا بعد ضمان الحقوق في الدستور الجديد وإقامة الدولة.

مع توسّع الاحتلال الإسرائيلي في جبل الشيخ والقنيطرة وريف دمشق ودرعا في سوريا، ومع إنشائه منطقة عازلة تضم 14 مُستوطَنة، واستيلائه على سدود، مثل فاهدة والمنطرة، إلى جانب حوض اليرموك، عَقَد وزير الخارجية الإسرائيلية، جدعون ساعر، اجتماعاً مُوَسّعاً مع إلهام أحمد، المسؤولة عن العلاقات الخارجية للإدارة الذاتيّة. وهو أعرَب في جميع لقاءاته مع زملائه دولياً عن مَخاوفه بشأن الكرد؛ فيما تَوَقّع الكرد أن تؤثّر "إسرائيل" في الكونغرس الأميركي وفريق ترامب. لقد أدّى الموقف الحالي للكونغرس إلى كبح جماح تركيا، وخصوصاً فيما يتعلق بالعملية العسكرية ضدّ كوباني. وعيّن ترامب شخصاً في فريقه يقف إلى جانب الكرد، وهي مورغان أورتاغوس، كون الأميركيين يُسنِدون دوراً محورياً للكرد في سوريا. أما "إسرائيل"، فهي لا تَثق بمستقبل الجولاني على رغم مواقفه المُحابِية ورفاقه، وتَعُدّ الكرد حلفاء." هذا مع العِلم أن كلًا من أردوغان والجولاني قَدّما المزيد من المرونة خوفاً من عزل سوريا وفَرض العقوبات عليها ومُعاملتها كدولة مَنبوذة. فأردوغان لا يَتحمّل أي خسارة في سوريا، لأنها ستكون كارثيّة على تركيا، وستستَدعي صراعاً داخلياً وتدخّلات خارجية.

وعليه، لا تبدو خطط تركيا والولايات المتحدة مُتعارِضة سوى بشأن الأكراد. أما الاتحاد الأوروبي، فيَشترط إغلاق القواعد الروسية وضمانات لـ"إسرائيل"؛ ودول الخليج لا تريد أن يتم تصدير الثورة إليها، بينما تأمل قَطَر العودة إلى مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي، الذي تَعَثّر بعد تدخّل إيران وروسيا عام 2010.

يبقى أن أنقرة تريد قَلب المعادلة لمصلحتها في شرقي البحر الأبيض المتوسط، من خلال الاستحواذ على قاعدة عسكرية، وتوقيع اتفاقيّة الاختصاص البحري. اقترح ترامب ما يريده من الأتراك في سوريا، إلّا القيام بعملية عسكرية ضدّ الكرد، حتى لا تُسَبّب له مشكلات مع الكونغرس. لكن من المؤكّد أن ترامب طلَب من أردوغان كبح جماح الإسلاميين في دمشق، وضمان مَصالح "إسرائيل"، والقضاء على العناصر التي تُسَبّب المتاعب لها، وعدم إزعاج "إسرائيل" في الأماكن المحتلّة حديثاً في سوريا. وسيكون هذا هو الرمز السرّي في عمليات إعادة بناء سوريا.

وعلى الرغم من أن سياسات أردوغان تخدم مصالح "إسرائيل"، فإن "تل أبيب" ركّزت على سيناريو المُواجهة التركية –الإسرائيلية بشأن سوريا. الإسرائيليون، كالأميركيين، يريدون رؤية الكرد عند نقطة محوريّة في المعادلة الجديدة، وهو ما يُسَبّب تعقيدات في مهمّة أردوغان في سوريا، بحيث تَتعارض أولويّاته مع أولويّات المحور الإسرائيلي – الأميركي.

من جانبه، وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، طالَب بعدم ترك مساحة للإرهاب، وخصوصاً "داعش" وحزب العمّال الكردستاني"، وب "ضمان "أمن الأقليّات"، و"حماية سلامة الأراضي السورية؛ واعتبر أن مهمّة تطويع

"قوّات سوريا الديمقراطية" تقع الآن على عاتق الإدارة السورية الجديدة، وأن تركيا هي حامية جميع الأقليّات، وأنها حصلَت على ضمانات من الجولاني بهذا الشأن؛ مؤكّداً أن اسم الدولة سيَبقى الجمهورية العربية السورية؛ وهي رسالة تطمين إلى الدول العربية.

استعجَلت تركيا وزراء خارجية الولايات المتحدة وأوروبا، والذين يَعقِدون مؤتمرهم بشأن سوريا، رفع العقوبات، وبدء المساعدات. لم تتمّ دعوة "قوّات سوريا الديمقراطية" لحلّ نفسها على نسَق الفصائل المُسَلّحة التي جرَت دعوتها إلى ذلك. وكان دروز السويداء قد أعلنوا أنهم لن يُلقوا أسلحتهم حتى إقرار الدستور وتشكيل الدولة. وكان وزير الخارجية التركي قد اعترف بوجود خلافات مع واشنطن حول الملف السوري، وتحديداً حول مسألتين أساسيتين تشغلان الإدارة الأميركة الجديدة، وهما: عودة تنظيم "داعش"، وتشكيل حكومة سورية جامعة لجميع المُكَوّنات السورية.

مشكلات تركيّا في سوريا تَتزايد

عَقَدت القوى السياسيّة الكردية، في 26 أبريل/ نيسان الماضي، مؤتمر "وحدة الصف والموقف الكردي"، في مدينة القامشلي السورية، والذي خرَج بمَطالب وتوصيات أثارت جدَلًا. وكانت كلٌ من الولايات المتحدة وفرنسا قد تَولّت رعاية الحوار بين القوى الكردية في سوريا بعد فشل جهود مسعود البارزاني في عام 2012 عبر اتفاق هولير 1، واتفاق هولير 2 عام 2013، في حلّ المشكلات بين الأحزاب الكردية.

وفي النتائج، فإن اللامركزية التي تمّ الإعلان عنها في مُقَرّرات المؤتمر هي لا مركزية سياسية وإدارية، إذ إن وثيقة المؤتمر دَعَت إلى "توحيد جميع المناطق الكرديّة ضمن وحدة سياسية إدارية مُتكامِلة، في إطار سوريا اتحادية." وكذلك الدعوة إلى "تشكيل هيئة دستورية برعاية دولية" تضم مُمَثّلي المُكَوّنات السورية كافّة، وتشكيل حكومة من كلّ ألوان الطّيف السوري "بصلاحيات تنفيذية كاملة"؛ وهذا يعني نسف الإعلان الدستوري الذي أصدَرته الإدارة السورية. كذلك الدعوة إلى نظام حكم برلماني ومَكانة المُكَوّن الكردي فيه؛ وهذا يَتعارض مع توجّهات الإدارة السورية الانتقالية.

وعلى إثر صدور مُقَرّرات المؤتمر، أصدَرت الرئاسة السورية بياناً دعا "قَسَد" إلى الالتزام الصادق بالاتفاق المُبرَم مع الإدارة، وانتقَد ما سَمّاه تكريس واقع فيدرالي أو إدارة ذاتيّة من دون توافق؛ وحَذّر البيان من توجّهات نحو تغيير ديمغرافي في بعض المناطق، مؤكّداً أنّ "وحدة سوريا أرضاً وشعباً خط أحمر"، وأنّ تَجاوز ذلك يُعَدُّ "خروجاً عن الصف الوطني، ومَساساً بهويّة سوريا الجامعة.

"إسرائيل" على خط المحادثات في سوريا

أثارت خطّة الرئيس الأميركي ترامب لسحب القوّات الأميركية من سوريا قلَقاً في "تل أبيب"، التي وَسّعت احتلالها للأراضي السورية من دون عوائق بعد الثامن من كانون الأوّل/ديسمبر. كما أنّ الأميركيين يَميلون إلى رؤية "قوّات سوريا الديمقراطية" كحُلفاء مُحتَملين في سوريا في المستقبل. لا يوجد شيء واضح؛ هل اللامركزية المُوَسّعة تعني الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي؟ فالنظام السابق كان لا مركزياً؛ ماذا يَتَغَيّر عندما يقول الجولاني لا مركزيّة؟ لا أحد يملك إجابات مُحَدّدة؛ لكنّ الأجوبة موجودة عند الأميركي. لقد راهَنت "قَسَد" قبل سقوط النظام على الدعم العربي لها. لكن بعد إسقاط النظام، تَوَجّه الدعم الخليجي، السياسي والمالي، للحكومة السورية الجديدة.

من الواضح أنّ التنافس على النفوذ في سوريا بين تركيا و"إسرائيل" للتحكّم بالموقع الاستراتيجي، أخذ أبعاداً صراعية حَدّدتها "إسرائيل" بالنار، بعد أن سارَعت تركيا إلى حسم الاستيلاء على سوريا بواسطة المُعارَضة المُسَلّحة برضى غربي، مُعتَقِدة أنه يُمكنها إرضاء "إسرائيل" بحلول المُعارَضة في دمشق مكان النظام السابق وطرد إيران وحزب الله من الأراضي السورية، وسكوت تركيا عن قصف "تل أبيب" مواقع عسكرية سورية، والذي بَرّره الحكم السوري الجديد على أساس أنه استهدف إرث نظام الأسد وجيشه، وكأنّ تلك القدرات ليست من مُقَوّمات الدفاع عن الدولة السورية.

"إسرائيل" التي تَقَدّمت عسكرياً واجتاحت مواقع استراتيجية في جنوبي غربي سوريا، لم تقِف مُتَفرّجة على توسّع النفوذ التركي؛ بل سارَعت إلى عَرض مشروعها لسوريا الجديدة، التي تراها مَنزوعة السلاح ومُقَسّمة إلى دويلات طائفيّة وعِرقيّة؛ وهي استغلّت حصول المجازر في الساحل السوري على يد فصائل من النظام وقريبة من تركيا، لتُعَبّر عن وجهة نظرها في الوضع القائم، مُعَزّزة بصمت الدول العربية والغربية التي آثرت لملَمة الموضوع بعد إدانات شكليّة. وكانت الدول العربية النافذة قد رَحّبت بالحكم الجديد في سوريا بقيادة أحمد الشرع، وبحلول المُعارَضة المُسَلّحة مكان النظام وتَخَلّصها من الوجود الإيراني.

تَتفوّق تركيا على "إسرائيل" بعلاقتها المُمَيّزة بالشرع، الرئيس المؤقّت لسوريا؛ وهي علاقة قويّة تعود إلى بداية هيئة تحرير الشام؛ أي عندما كانت تحمل اسم "جبهة النصرة". فقد عملت تركيا منذ بداية سقوط النظام على عقد اتفاقيات، وحصَلت على امتيازات من النظام الجديد في دمشق. لكنّ سعيها للحصول على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع سوريا لاقى معارضة ورفضاً دولياً، ولا سيما أوروبياً؛ إلّا أنها استطاعت أن تتغلغل في مَفاصل الدولة السورية الجديدة التي تَعتبرها جزءاً من أمنها القومي. أما هاجسها الأساسي، فهو تأسيس الإدارة

الذاتيّة لإقليم شمال وشرق سوريا، والشراكة القائمة بين قوّات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

ومن نافل القول إنّ تركيا تَعتبر المناطق الشمالية من سوريا جزءاً من أرضها؛ إضافة إلى مدينة حلَب. وكانت تُطالِب بمنطقة عازلة تُقَدّر بـ30 كلم قبل سقوط النظام. أما "إسرائيل"، التي بدأت بتثبيت قواعد عسكرية لها في الجنوب السوري، فاعترَضت على إقامة قواعد عسكرية تركية، واعتبَرتها تهديداً لأمنها القومي؛ وهي سَعَت للضغط على الولايات المتحدة من أجل عدم السماح بذلك. فيما تسعى تركيا للحصول على قاعدة عسكرية في تَدْمُر تماشياً مع مَطالب الحكومة الجديدة، مع إمكانية إنشاء قاعدة لأغراض التدريب في إطار تعزيز قدرات الجيش السوري؛ وهي تُريد إقامة قاعدة جويّة في مطار منغ العسكري في محافظة حلب، وقد نسّقت مع الأطراف المعنيّة، وأعلنَت أنها تُريد الحفاظ على وحدة أراضي سوريا وبسط الحكومة الجديدة سلطتها على كامل الأراضي السورية وإرساء الاستقرار والأمن، الذي يُعتَبر أمراً بالغ الأهميّة بالنسبة لتركيا.

خَشِيت "إسرائيل" من العلاقة القويّة التي تربط تركيا بالشرع وبالفصائل الإسلامية المُسَلّحة في إدلب؛ وهذا ما دفَعَها لتشجيع بعض الدول العربية للتمدّد في سوريا بغية إضعاف النفوذ التركي في سوريا؛ إلّا أنّ قُرب سوريا من تركيا يَمنحها الأفضليّة بالتمدّد. لن تسمح إسرائيل" ببناء قواعد عسكرية في العمق السوري، ولا بإدخال أسلحة استراتيجية، كمنصّات الدفاع الجويّ أو صواريخ باليستية إلى سوريا، ولا بتمدّد أيّ طرف إقليمي قد يُشَكّل تهديداً لها في المستقبل. لذلك تشهد الساحة السورية تَنافساً تركياً– إسرائيلياً.

كما تهدف "إسرائيل" لأن تكون مركز الشرق الأوسط، حيث تدور في فلَكها جميع دول المنطقة. أي أنّها لن تقبل بوجود دول قويّة مُنافسة لها، سيما بعد أن ضَمنت السلام مع الدول العربية، وصَمْت العرب عن حرب غزة. وها هي "إسرائيل" تُحَرّض الولايات المتحدة على ضرب إيران، بعد الضربة التي وَجّهتها لحزب الله وسقوط بشّار الأسد؛ وهي تُعَبّر عن خشيتها من تَنامي الفكر الجهادي في سوريا، وترى أنّ حصول تركيا على قواعد عسكرية سيؤدّي إلى خَلط الأوراق من جديد، ويُمَثّل تهديداً مُحتمَلاً يؤثّر على حريّة العمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. وترى أنّ أحمد الشرع يحاول بَيع صورة جديدة للغرب، بينما يعمل على تقويض أمن "إسرائيل" بإقراره إقامة قواعد عسكرية تركية في سوريا.

إن السياسة التي يَنتهجها الشرع تجاه الصراع التركي – الإسرائيلي في سوريا لم تش بقدرته على تحييد سوريا عن هذا الصراع؛ لكنه تمكّن من تلبية مَطالب أميركية مُرتبطة بالعملية السياسية الشاملة من أجل رفع للعقوبات على سوريا، عبر تلبية مَطالبها، وهي: عدم إدخال أجانب في مؤسّسات الحكم، ومسائل مُتعلّقة بالتنظيمات

الجهادية والمُقاتلين، التعاون في مُكافَحة الإرهاب، وتعيين ضابط اتصال أميركي؛ وكذلك تدمير سوريا لأسلحتها الكيميائية.

لكن النظام الجديد عمل، في الوقت نفسه، على خدمة الأهداف الإسرائيلية والأميركية والتركية معاً؛ وهو يريدها أن تتّفق فيما بينها. وعلى الرغم من تصريحات رئيس وزراء "إسرائيل"، بنيامين نتنياهو، بأنّ المُواجَهة مع تركيا في سوريا باتت أمراً لا مَفَرّ منه، وأنّ الإسرائيليّين مُستعدّون لخوض حرب مع تركيا، إلّا أنّ الخيار العسكري يبقى مُستبعَداً، طالما أنّ تركيا حليفة للغرب، ولا سيما بعد أن طلَبت أنقرة من الولايات المتحدة تحديد نفوذ كلّ من "إسرائيل" وتركيا في سوريا.

أما تَعرّض الأماكن التي تُريد تركيا إقامة القواعد العسكرية فيها لقصف إسرائيلي، فهي جزء من تعبير "إسرائيل" عن رفضها المطلق لمُجَرّد وجود قوّة عسكرية لسوريا؛ فيما الدخول الأميركي على خط الخلاف بين تركيا و"إسرائيل" أدّى إلى التمدّد الأميركي شمال شرق سوريا، ومن ثمّ من الوسط عبر "قوّات سوريا الحرّة" التابعة للأميركيين، والتي سَيطَرت على الوسط قرب تدمر، القريبة جداً من مطار تي 4 الذي كانت تنوي تركيا إقامة قاعدة عسكرية جويّة فيه، للوصول إلى قاعدة الضميْر، وإقامة قاعدة للتحالف الدولي، يقطع الطريق على تركيا من أجل إقامة قواعد عسكرية في وسط سوريا. وهكذا تكون واشنطن والفصائل العسكرية المُسَلّحة التابعة لها قد فَضّت الاشتباك ونزَعت فتيل التوتّر القائم بين حلفاء واشنطن، وخَفّفت من حدّة الاشتباك. أما الانتشار في محيط العاصمة السورية، في الضميْر، فهو يضمن لواشنطن عدم إمكانية عودة إيران، أو وجود أي فصيل عراقي، كما حدَث بعد 7 أكتوبر.

بالمُقابل، تركيا التي تُقيم علاقات متينة مع "إسرائيل"، لم تتوقّف علاقتها التجارية معها إبّان حرب غزة؛ بل هي كانت تُصَدّر السلع والنفط والملابس العسكرية إلى الكيان الإسرائيلي. أما التعاون التركي – الإسرائيلي، فهو كان ولا يزال في أعلى درجاته، حيث تُعتبَر تركيا أكبر سوق للأسلحة الإسرائيلية، وهي تُحَدّث طائراتها ودبّاباتها في "إسرائيل"؛ إضافة إلى التعاون الاستخباراتي الدقيق.

أما العلاقات الدبلوماسية التي تعرّضت إلى نكسة كبيرة عام 2010، فقد جرى إصلاحها، وهي عادت واستمرّت. وتركيا شجَبت عملية 7 أكتوبر (طوفان الأقصى) في أحد اجتماعات الناتو، تعبيراً عن موقفها؛ وهي تُحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كشريك فاعل، سياسياً وعسكرياً، ولن تُعَرّض ارتباطاتها مع الأوروبيين لأيّ احتمال لحربٍ بين الدولتين.

الانتكاسة بين نظام الشرع والدروز

في حادثة خطيرة، اهتزّ اتفاق التهدئة بين الحكومة السورية وشيوخ عقل الطائفة الدرزية، لتَصل الأمور إلى طرح الطائفة الثقة بحكومة الشرع، كونها تمييزية على الصعيدين الطائفي والسياسي. حَدَث ذلك بعد اشتباكات بين مُقاتلين سوريين ومُسَلّحين دروز في مدينة جرمانا ومنطقة صحنايا، على خلفيّة تسجيل صوتي مَنسوب إلى درزي يُسيء فيه للرسول(ص)، ما أدّى إلى الهجوم على مناطق مأهولة من الدروز؛ وتدخّلت على إثره طائرة إسرائيلية قَصفَت "أهدافاً أمنية" داخل صحنايا بريف دمشق، ما أدّى إلى مقتل رجال أمن ومُسَلّحين دروز كانوا قد تأهّبوا للدفاع عن مناطقهم.

من جانبه، الرئيس التركي، رجب طيّب إردوغان، ردّ على التدخّل الإسرائيلي، بالتأكيد أن وحدة أراضي سوريا أمرٌ لا غنى عنه بالنسبة إلى تركيا، وأن أيّ مَساس بوحدة سوريا مَرفوض تماماً. وشدّد على أن هجَمات "إسرائيل" على سوريا هي مُحاولة لتقويض المناخ الإيجابي الذي بدأ مع الإدارة الجديدة في دمشق، وأن تركيا لن تسمح بفَرض أمر واقع في المنطقة، أو جرّ سوريا إلى مُستنقع جديد من عدم الاستقرار. وكانت مُحادَثات بين الجانبين التركي والإسرائيلي قد عُقِدَت في أذربيجان؛ ولم تُفض الجولة الأولى إلى تفاهم حول نقاط الخلاف، بسبب التعنّت الإسرائيلي في وضع خطوط حمر، ورغم إبداء الطرفين رغبة في التوصّل إلى آليّة تنسيق لمنع الصدام بينهما.

ورغم تصريحات الرئيس الأميركي ترامب خلال استقباله نتنياهو، والاعتقاد أنها تُمَهّد الأجواء لتسوية بين أنقرة و"تل أبيب"، فمن الواضح أن الإدارة الأميركية لا تُعارض "تل أبيب" في سياستها فيما يخصّ الدول المُحاذِية لحدودها، كلبنان وسوريا. ويبدو أن درجة أهميّة الملف السوري بالنسبة إلى الإدارة الأميركية باتت مُنخَفضة بعد انسحاب إيران وحزب الله منه؛ وهو ليس على درجة كبيرة من الأهميّة بما يجعل الضغوط الأميركية كبيرة باتجاه فَرْض التسوية بين تركيا و "إسرائيل."

لا يَتوقّف الخلاف التركي– الإسرائيلي في سوريا عند تقاسم حدود النفوذ؛ إذ إن رؤية تركيا تختلف اختلافاً جذرياً عن رؤية "إسرائيل" الراغبة في إخضاع سوريا وفي إقامة نظام فيدرالي. وترى تركيا أن ترسيخ الاستقرار في سوريا يمكن أن يكون مفتاحاً للاستقرار في عموم المنطقة، ويفتح فرصاً وآفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي. ويُشَكّل استقرار سوريا مصلحة أساسية لتركيا، فيما تُعرقِل الهجَمات الإسرائيلية جهود أنقرة لتحقيق هذا الاستقرار. أما "إسرائيل"، فتَسعى لفَرض هيمنتها على سوريا؛ وهي ترى في الوجود التركي هناك مُنافِساً إقليمياً. ويستعدّ الجانبان لجولة أخرى من المُحادَثات في أذربيجان حول سوريا.

دور واشنطن وأنقرة في مسار التطبيع السوري .. ما الجديد؟

المشروع الأميركي– الإسرائيلي لإعادة تشكيل المنطقة وفق مُعادلة التطبيع مع "إسرائيل"، بات واضح المَعالم. ترامب يسعى إلى "ناتو شرق أوسطي"، هدفه إخضاع المنطقة للقيادة الإسرائيلية عبر الحروب الاستباقيّة والتهديدات، وإنشاء مناطق عازلة داخل دول الطوق، تصب في مسألة إعادة رسم خرائط ومُعادَلات جديدة في المنطقة التي تعيش حالة من التمزّق والنزاعات الداخلية.

وهذا ما سيتم تنفيذه بعد استقبال أحمد الشرع في السعودية ولقائه ترامب، وبعد إبداء استعداده لتطبيع العلاقة مع "إسرائيل"، ومُرافقة وفد سوري لوفد تركي إلى أذربيجان للقاء الإسرائيليين ومُفاوضتهم. وقد أتى قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع العقوبات عن سوريا خلال الاجتماع الذي عُقِدَ في السعودية مع ولي العهد، محمد بن سلمان، وحضور الرئيس التركي، رجب طيّب أردوغان، الاجتماع عن بُعد عبر الإنترنت؛ وإن بدا الإخراج وكأنّ الرئيس الأميركي قد أعطى لوليّ العهد بعض النفوذ، لأن السعودية ستكون إحدى الدول المُمَوّلة للإعمار. لكن في الحقيقة، فإن الجولاني جرى إعداده سابقاً من أجل هذه الأمور، في مطابخ الأميركي والبريطاني ومشاركة التركي.

لقد كان لافتاً كشف الولايات المتحدة الأميركية، عبر سفيرها السابق روبرت فورد، عن تواصل بلاده مع زعيم "هيئة تحرير الشام"، الجولاني، أي أحمد الشرع، عام 2023، وتدريبه على تولّي السلطة في سوريا. تَرافق هذا التصريح مع مُقابلة تلفزيونية مع السفير جميس جيفري، المَبعوث الأميركي إلى سوريا وتركيا إبّان الحرب، والذي أكّد على العلاقة مع الشرع قبل سنوات، حيث تَمّت حمايته في إدلب من النظام. وهذه التصريحات أكّدت على عدّة نقاط: أوّلًا، التعاون الأميركي– التركي عبر رئيس الاستخبارات التركية آنذاك هاكان فيدان، وهو وزير الخارجية الحالي، الذي أدّى أدواراً مهمّة، في الوقت الذي كانت تركيا تُفاوض في أستانا وتطرح لقاء أردوغان بالأسد. وثانياً، أن الشرع تمّ تحضيره بواسطة الولايات المتحدة الأميركية ومنظّمات بريطانية بشكل مُباشِر . ثالثاً، هي رسالة إلى الكونغرس الذي كان مُعتَرضاً على رفع كلّ العقوبات، للقول بأن الرجل هو من إنتاجنا.

لكن، وبمُوازاة تشجيع الكونغرس لإقرار ميزانيّة إضافيّة لدعم الحكومة السورية ونَقل الشؤون السورية، التي تقوم بها حالياً السفارة الأميركية في تركيا، إلى السفارة في دمشق، والتي ستتم إعادة فتحها فوراً، ومُتابَعة الأمور بشكل دقيق، حَذّر وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، من اندلاع حرب في سوريا في غضون أسابيع قليلة، إذا لم يتم تقديم الدعم اللازم لحكومة الشرع.

وكان نائب وزير الخارجية نوح يلماز، وهو اليَد اليمنى لوزير الخارجية التركي فيدان، حاضِراً في اجتماع مجموعة العمل الخاصّة بسوريا مع نائب وكيل وزارة الخارجية الأميركية لانداو، والسفير التركي في واشنطن سيدات أونال، والسفير الأميركي لدى أنقرة توماس باراك، في 20 أيار/مايو في واشنطن؛ وهم تَحَدّثوا عن حماية وحدة أراضي سوريا والحرب المُشتركة ضدّ "جميع أشكال الإرهاب" وضدّ خرائط التقسيم الجديدة التي تمّ تسريبها.

في هذه الأثناء، كان إبراهيم كالين، رئيس الاستخبارات التركية الحالي، يبحث مع الرئيس الانتقالي الشرع في دمشق نزع سلاح وحدات حماية الشعب الكردية بعد إعلان حزب العمّال الكردستاني التخلّي عن السلاح. فالتحدّي الكبير بالنسبة إلى تركيا هو احتمال عدم تنفيذ "قوّات سوريا الديمقراطية" بنود الاتفاق مع الشرع، إذ تُطالِب أنقرة بحَلّها ودمجها في الجيش السوري، بينما تسعى هذه القوّات للحفاظ على كيانها حتى لو انضمّت إلى المؤسّسة العسكرية.

وهنا، تُساور أنقرة شكوك في احتمال أن يكون قرار حلّ الكردستاني يهدف ضمن ما يهدف إلى حماية "قَسَد" وليس حلّها، وإحياء هواجس الفيدرالية والإدارات الذاتية وسيناريوهات التقسيم. كما تطرّق كالين إلى أمن الحدود والبوّابات الجمركية؛ فضلاً عن نقل السجون والمُعسكرات التي يوجد فيها أعضاء "داعش"؛ وهذا أحد الشروط التي طرَحها ترامب في اجتماع "الرباعية" مُقابل رفع العقوبات. وخلال الاجتماع، عرَض أردوغان دعم حماية المُخَيّمات وتشغيلها. وكالين ذهب إلى دمشق ليُنَفّذ ما هو ضروري قبل أن يمضي الوقت من دون المرور على هذه النقطة، بعد أن كان الجيش الأميركي قد بَرّر دعمه لقوّات سوريا الديمقراطية بالإشارة إلى حماية المعسكرات التي يُحتَجَز فيها مُسَلّحو "داعش".

وكان فيدان قد أبدى قبل يومين فقط خشيته من عدم التزام قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب باتفاقها مع دمشق. وهو كان يُشير إلى البروتوكول المُوَقّع بين أحمد الشرع ومظلوم عبدي في 10 أبريل/ نيسان؛ وكان يتحدّث على أساس تقارير من كالين.

إنّ جزءاً مهماً من عملية التطبيع في سوريا كان دَمج وحدات حماية الشعب في الجيش السوري (ليس كوحدة كرديّة مستقلّة، بل من خلال الذوبان فيه). لكن، على الرغم من مرور أربعين يوماً، لم تنضم وحدات حماية الشعب إلى الجيش، ولم تَنقل حقول النفط والغاز والمطارات والبوّابات الحدودية والثكنات التي كانت تحتفظ بها بضمان الولايات المتحدة إلى دمشق. وترى تركيا أنه تنفيذاً لقرار حزب العمّال الكردستاني بحلّ الكفاح المسلّح

وإنهائه، من المهم أن يكون القرار مُلزِماً أيضاً للتنظيمات التابعة لحزب العمّال في سوريا، وكذلك مسألة إلقاء السلاح.

وتُراهن أنقرة على أن المضي قُدُماً في تنفيذ الاتفاق بين الحكومة السورية الانتقالية وقوّات سوريا الديمقراطية "قَسَد"، وقرار رفع العقوبات الأميركية، سيَليه قرار مُحتمَل بانسحاب أميركي من شمال شرق سوريا، ما يعني تخلّي الولايات المتحدة عن الحليف المَحلّي لها في سوريا، أي قوّات سوريا الديمقراطية "قَسَد"، التي ستكون أمام اختبار وجودي صعب يَفرض عليها الاختيار بين ثلاثة بدائل: إمّا مُواجهة تركيا عسكرياً، وإمّا مُواجهة النظام السوري الجديد في حالة عدم استكمال إجراءات تنفيذ الاتفاق معه، والمُوَقّع في مارس 2025، وإمّا القبول بتنفيذ الاتفاق والخضوع للإدارة الانتقالية الجديدة؛ ومن ثمّ القبول بتفكيك "قَسَد" والانضمام كفصائل وليس كتنظيم، إلى المؤسّسة العسكرية الجديدة.

ماذا سيَترتّب على رفع العقوبات الأميركية عن سوريا؟

ستُحاوِل واشنطن أوّلاً تقييم مدى التزام الإدارة السورية الجديدة بضمان حقوق الأقليّات، لا سيما (الكرد، والدروز، والعلويّون)، وتحقيق الأمن الداخلي ضمن السلم الأهلي، واستمرار الحكومة الانتقالية في تقديم دعم أمني واضح للجهود الدولية لمُحارَبة تنظيم الدولة "داعش." وكذلك تَبديد مخاوف "إسرائيل" بشأن توجّهات النظام السوري الجديد، وما يرتبط بهذا من احتماليّة عقد اتفاق للسلام بين دمشق و "تل أبيب"، والبدء في مسار شامل للتطبيع والدخول ضمن الاتفاقيات الإبراهيمية.

وأيضًا، يجب تقليص النفوذ الروسي في سوريا، ما يُصَعّب من عملية التفاوض بشأن استمرار القواعد الروسية في ظلّ المُتغيّرات السورية الجديدة؛ إضافة إلى الحدّ من أيّ دور للصين على مستوى التعاون الاقتصادي؛ مع وضع قيود على الشركات الصينية في مجال إعادة الإعمار.

وحينها، يمكن بلورة قرار الانسحاب العسكري الأميركي من شمال شرق سوريا، والاكتفاء بدور لوجيستي واستخباري ضمن التحالف الدولي في قاعدة التنف بالقرب من مثلّث الحدود السورية –العراقية –الأردنية.

خلاصة: سوريا وجدليّة الأمن والموقع الاستراتيجي

لم تعد السياسة الخارجية لتركيا اليوم مُحَدّدة بالاصطفاف السياسي، بل من خلال الاعتماد على مصالحها وموقعها وعلاقاتها؛ فهي تعمل من خلال الاستخبارات والثقافة وتوظيف طاقات حكمها ومصالحها وعلاقاتها؛ وجميعها تتمّ في إطار شبكة مُعَقّدة ومُتعدّدة الأقطاب.

لقد لعبت تركيا على التوازنات الإقليمية. وهي تفعل ذلك ليس فقط من خلال الدبلوماسية الرسمية، ولكن من خلال الاستخبارات الوطنية، والتي تعمل الآن كأصل استراتيجي استباقي، كما فعَلت قبل وبعد انتخاب دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأميركية.

وحالياً، تسعى تركيا إلى إقامة قواعد عسكرية في سوريا، براً وجواً وبحراً، لتدريب الجيش السوري وتعزيز أمنها القومي الاستراتيجي لاستكمال مُحاربة الإرهاب، كما تقول؛ وهي تُراعي حركة "إسرائيل" التي لا تريد وجوداً لقوّات مسلّحة سورية تعمل على حدودها الجنوبية. حصَل ذلك بعد حوار جرى في أذربيجان على ضمان منطقة عازلة.

ورغم الخطاب العلني للرئيس التركي رجب طيّب إردوغان، الذي يُحَذّر فيه "إسرائيل" من مُواصلة نشاطها العسكري في سوريا، فإنّ الأتراك غير مُهتَمّين بالمواجهة مع "إسرائيل." وهم حصلوا على منطقة عازلة بطول 30 كلم في الأراضي السورية، بعد أن اتّفق الطرفان خلال المُحادَثات التي جرَت في باكو على آليّة دائمة لمنع الاحتكاك العسكري في سوريا.

إن التوافق التركي مع "تل أبيب" بات ضرورة "من أجل التفرّغ للمشاريع التنمويّة التي تستفيد منها الشركات التركية. لكن تركيا قامت، في الوقت نفسه، بعمليات ضدّ وحدات حماية الشعب، ما أدّى إلى تعقيد الجهود المَدعومة من الولايات المتحدة لإضفاء الطابع المؤسّسي على مناطق السيطرة الكردية. وتجري الآن مُفاوضات دبلوماسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، مع وضع الشروط التركية على الطاولة.

وهذا النموذج من السياسة التركية يقف أمام مَسارات مُختلفة طموحة، لكنها لا تتمتّع بصفة الثبات، ولا سيما أنّ تقلّبات الأحداث يمكنها أن تَقلب الموازين إذا لم تكن هذه السياسة مُصَمَّمة استراتيجياً لبناء أُطر عمل شاملة.

وعلى تركيا أن تُحَقّق توازناً دقيقاً، سيما في سوريا. إذا بالَغت أنقرة في اللعب، فإنها تُخاطِر بالخسارة، لأنّ الآخرين قد تَتغيّر مشاريعهم وظروفهم، ولا يرغبون في اللعب معها. ولكي يكون البلد لا غنى عنه، يجب ألّا يكون قوياً فحسب، بل يجب أن يكون أيضاً بنّاءً، ويمكن التنبّؤ به.

لقد أثبتت تركيا أنّها تستطيع اقتحام الساحات التي تمّ استبعادها فيها. لكنّ المقياس الحقيقي للقيادة ليس في إسقاط الآخرين، ولكن في بناء قواعد يرغب الآخرون في الجلوس فيها. فهل يمكن لتركيا العمل على مَزج استراتيجيّتها وقدرتها على الردع مع شرعيّتها الإقليمية، بحيث إنها لا تبقى تفتعل المشكلات لكي يُسمَح لها في أن تكون موجودة عسكرياً وسياسياً في سوريا أو ليبيا مثلاً، أم عليها مُراعاة مُحيطها الإقليمي، والاستعانة بقدرات تجعل الآخرين يبحثون عنها، بحيث يصبح وجودها الإقليمي مُفيداً للمحيط؟!

مَراجع الدراسة

المَراجع العربية:

- الحاج، سعيد: نداء "أوجلان" لحلّ حزب العمّال: توقّعات مُرتفعة ومَسار سياسي ينقصه، مركز الجزيرة للدراسات، مارس / آذار 2025.
- رزق، هدى: تركيا و"إسرائيل" والصراع على سوريا، موقع الميادين نت، 05 نيسان 2025.
- رزق، هدى: تركيا وواشنطن: من حلّ النزاع مع الكرد إلى هيكلة العلاقة، موقع الميادين نت، 11 نيسان 2025.
- رزق، هدى: ماذا سيَترتّب عن رفع العقوبات الأميركية عن سوريا، موقع الميادين نت، 23 أيار 2025.
- رزق، هدى: اتفاق "قسَد" مع الشرع في ظلّ الضغوط التركية، موقع الميادين نت، 21 آذار 2025.
- كاراغول، إبراهيم: بعد تهديدهم المستمر، الآن نحن نُهَدّدهم، موقع يني شفق، 24\12\2024.
- كاراغول، إبراهيم: القرون تصمد أمام هذه الحقبة.. هل ستصمد "إسرائيل"؟ موقع يني شفق، 06\05\2025.
- تشتكين، فهيم: السيناريوهات التي تَتبادر إلى الذهن.. "إسرائيل" في سوريا 24\2\2025.
- تشتكين، فهيم: سلّة أردوغان السورية والوفد المُبتدئ – Gazete Duvar 13\1\2025.
- تشتكين، فهيم: سوريا في مرآة إيمرلي – جريدة دوفار غازيتGazete Duvar 27\2\2025.
- صالحة، سمير: خَيبات أوجلان– الحزب، الدولة، أم الزمن، موقع أساس ميديا،15\5\2025.
- صالحة سمير: أنقرة تُحَرّك ورقة أذربيجان بوجه إسرائيل، موقع أساس ميديا،8\5\20252.
- نور الدين، محمّد: حلّ المشكلة الكردية يتَعقّد– تَعارض النوايا وغموض التطبيق، موقع جريدة الأخبار، 29\5\2025.

Bibliography.

- Turkey Analyst : Israel and turkey fragile détente in Syria needs US.www.turkeyanalyst\5\2025.

- Middle East Monitor: Israel concern regarding Turkish influence in Syria .April11\4\2025.
- Middle East eye : Turkey and Israel set up hotline over Syria tension .May 21\ 2025.
- Mehmet Ogutcu: proving it can disrupt the game if not invited the power f turkiye – yetkin report May \25\2025.
- Murat yetkin : US Ambassador Barrack Syria will not be divided n new sickes- picot . Yekin report May\ 25 \2025
- Onur Onhon : Syria in Transition : Power shift promises and pitfells . yetkin report june \2025.